على الغلاف

تستّر حرارة الوضعين السياسي والمطلبي في العراق سخونة تحت الرماد على خطّ واشنطن ـ «الحشد». الولايات المتحدة تضع عيناً في الداخل العراقي على مشروع فصائل المقاومة في مرحلة «ما بعد داعش»، وعين على طهران حيث التهديد الأكبر. وحيث «معمل» بناء القدرة لدى تنظيمات متعددة في الإقليم. وإن كانت غارة البوكمال تُشكّل محطة أساسية في سلسلة رسائلها الردعية لأعدائها، فإن الرسائل المضادة تبدو في المستوى نفسه من الندّية ومن رفع سقف التحدي

رسائل «الحرس» ـ واشنطن: من «عُبوات» 2010 إلى انتظار الردّ

واشنطن تضغط على العبادي: أسقِط المهندس

إيلي حنا

لا يحيد استهداف مجموعة من قوات «الحشد الشعبي» بغارة على الحدود المشتركة مع سوريا عن سياق الكباش السياسي والأمني الذي تخوضه هذه القوى وحلفاؤها في مواجهة واشنطن ومشاريعها في المنطقة. المعارك في مواجهة «داعش» تحيلنا إلى اختلاف «الأجندات» على نحو واضح لا يفكّه حتى أولوية درء الخطر عن الناس. في بعض المواجهات كانت قوات «الحشد» تقتنص بقوة الأمر الواقع فتح معركة هنا أو فرض المشاركة في أخرى، لأن الأميركي لديه حساباته السياسية قبل العسكرية (في معركة محيط الرمادي والسجارية مثلاً، توجّهت القوات الأمنية وقوة من «الحشد» إلى بيجي وفصائل المقاومة إلى الرمادي، حيث اعترض الأميركي على معركة الرمادي ومارس ضغطاً سياسياً وميدانياً يمنع فصائل المقاومة من بدء المعركة، إلا أنّ الأخيرة حسمت المعركة بأقل من أسبوع وحاصرت مدينة الرمادي).

بعد القضاء على «داعش» وتحوّل عناصر التنظيم إلى فلول في الجبال والغوار وخلايا في مناطق أخرى، انقلب المشهد نحو «المواجهة المباشرة» بين قوات المقاومة العراقية والأميركيين. أصبحت واشنطن تغذّي فكرة عدم الحاجة لـ«الحشد» وتعمل على حلّه بكافة الطرق الممكنة. في المقابل، أحسن «الحشد» إدارة ظهوره السياسي عبر الانتخابات البرلمانية، ليظهر أن له حاضنة شعبية كبيرة تظهّرت في كتلة نيابية وازنة.

خلال مرحلة تحرير جزء أساسي من الحدود العراقية ـ السورية، أو ما عرف بتحرير البوكمال من الجهة السورية وناحية القائم من الجهة العراقية، كانت واشنطن تتوجّس من سيطرة «الحشد» والمقاومة العراقيين والجيش السوري وحلفائه على الحدود. العملية التي بدأت بالسيطرة على منطقة عكاشات في الجنوب الغربي للعراق عند مثلث الحدود العراقية السورية الأردنية، وفي مقابل قاعدة التنف الأميركية، عملت واشنطن حينها على الضغط على الجيش العراقي لمنع تقديم أي مساعدة في المعركة بحجة أن لا قرار من القائد العام للقوات المسلحة في تحرير هذه المناطق. في المقابل، شكّل إصرار فصائل المقاومة لتحرير هذه المنطقة عملية فتح الأبواب أمام تحرير القائم.

الرسالة للأميركي في عملية الحدود ليست في السيطرة على مدينة القائم بل بالسيطرة على الشريط الحدودي مع سوريا والأردن، وبالتالي عزل قاعدة التنف التي باعتقاد قوى المقاومة هي من تغذّي الإرهابيين. في الأثناء خرج تصريح علني من قوى المقاومة يهدّد الأميركيين في حال تدخّلهم. مضت فترة وجيزة، لتصل رسالة أميركية عبر العُمانيين إلى طهران قبيل استكمال تحرير «البوكمال ـ القائم». كان المطلوب أن تصل الرسالة إلى يد قائد «قوة القدس» اللواء قاسم سليماني. رفض الأخير تسلّمها. بعد فترة عُلم أنّ في الرسالة استفساراً حول «جدية تهديدات المقاومة العراقية بضرب المصالح الأميركية في المنطقة». لم تصل. ثم تواصلت الرسائل المعلنة من قيادات في الجيش و«الحرس» بعد تحرير البوكمال والقائم أن الإيرانيين بسقف عال يتخطى حدود «تهديد المصالح الأميركية في المنطقة». هذه الرسالة وغيرها لم تأتِ من فراغ. حاولت واشنطن تُفرغ هذا الانتصار من مضمونه. عملت أولاً عبر الضغط على الحكومة العراقية لتتسلّم شركة أمنية تابعة للأميركيين «الحفاظ على الأمن» على طول الطريق الواصل بين بغداد والبوكمال. لكن «الحشد» وحلفاءه استطاعوا إفشال الخطة الجديدة الممررة عبر طرق «رسمية». ثم استغنى الأميركيون عن الفكرة مقابل تطويع عراقيين لكن أيضاً أفشل مسعاهم. كانوا يريدون الطريق بأي ثمن. في النتيجة، الطريق اليوم في عهدة الجيش العراقي و«الحشد».

إذاً، تحرير الحدود العراقية والسورية وفتح الحدود بين البلدين بما يناسب محور المقاومة وإفشال مخططات «كسر» هذا الطريق، أخذت الأميركي نحو مرحلة أخطر من التصعيد: غارة البوكمال في 17 حزيران الماضي.

وعلى رغم أن واشنطن عملت في العلن وعبر إعلامها على التهرّب من مسؤولية الضربة ولصقها بإسرائيل فإن القوى المناوئة لها تتهمها بالمسؤولية بوضوح. (تحرك السفير الأميركي في بغداد ليروّج أن الضربة إسرائيلية، كذلك سرّبت قناة «الحرة» الأميركية، نقلاً عن «مسؤول حكومي أميركي» بأن الغارة نفذها سلاح الجو الإسرائيلي، وأن «هناك إصراراً إسرائيلياً على قطع الطريق التي يرغب الإيرانيون في فتحها من طهران إلى بيروت»).

بعد الغارة التي راح ضحيتها عشرات الشهداء والجرحى، انتقلت واشنطن لمحاولة قطف الثمار عملياً. غطّ مبعوث الرئيس الأميركي لشؤون التحالف الدولي، بريت ماكغورك، في بغداد. كان في جعبته رسالة من بند واحد لرئيس الوزراء حيدر العبادي: يجب عزل أبو مهدي المهندس. لم يفاتح العبادي نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي بالمسألة، لكن المهندس علم بالطلب الأميركي، وأجاب على طريقته ضمن لقاء في بغداد: «نحن الذين حافظنا على الدولة.. وأنتم لم تحافظوا على أسئلة الامتحانات لتحافظوا على دولة».

بعد فترة وجيزة، خلال تفقّده لموقع الغارة الأميركية وبعد اجتماع مع القيادات العسكرية والأمنية في «الحشد» والمقاومة في إحدى النقاط الحدودية، جرى الاتفاق على مضاعفة عدد القوات في المنطقة الحدودية، وإضافة نقاط جديدة وتعزيز الانتشار على الطريق بين بغداد والقائم. في هذا الاجتماع قال المهندس: «هنا هي المعركة». أما الأميركي فهو متيقّن من ردّ ما يقترب، كما زاد من عدد قواته في المنطقة الخضراء حيث سفارته، وقلّل التحركات والوجود في الحواجز المشتركة، وأصبح أكثر اعتماداً على التنقل الجوي بدل البري.

من زيارة ابو مهدي المهندس وقيادات «الحشد» والمقاومة لموقع الغارة الاميركية في منطقة البوكمال (خاص «الاخبار»)

موفد «الانسحاب»

الرسالة الأميركية الأخيرة إلى القيادة العسكرية الإيرانية ليست جديدة في ملف التعاطي «الأمني» بين الطرفين. في العام 2010 أوصل مسؤول عراقي كبير رسالة من الأميركيين إلى الجانب الإيراني، يطالبون فيها بإيقاف عمليات المقاومة ضد الجنود الأميركيين. كانت واشنطن في مرحلة بحث الانسحاب من العراق، وكانت تقول لرئيس الوزراء حينها نوري المالكي إن «وقف العمليات مقابل مفاوضات الانسحاب». كان الجواب الإيراني أن هذه المسألة تخص الفصائل العراقية كما في الوقت نفسه كان المالكي يستفيد من هذه العمليات على طاولة المفاوضات في سبيل التسريع في الانسحاب.

المسؤول العراقي نفسه عاد إلى إيران برسالة ذات سقف منخفض، إذ طالبت فيها واشنطن الإيرانيين الضغط لإيقاف الصواريخ فقط من دون العبوات، مؤكدة في رسالتها أنها في نهاية المطاف ستسحب قواتها من العراق.

عملياً، في تلك الفترة كانت قوات الاحتلال الأميركي قد استطاعت «السيطرة على العبوات» والتعامل معها وتجنّبها، لكن المفاجأة أنّ المقاومة العراقية انتقلت بعدها لما تسمّيه «الجيل الرابع» من تطوير عمل العبوات، لتعود بوتيرة مرتفعة وأسلوب مختلف (400 عبوة في أيلول 2011 على سبيل المثال).

> ضاعف «الحشد» عدد القوات في المنطقة الحدودية وأضاف نقاطاً جديدة على الطريق بين بغداد والقائم

رسالة الحبانية

قبل انطلاق معركة السجارية (الرمادي) أرسل الأميركيون وفداً محمولاً جواً إلى قاعدة الحبانية حيث كان يوجد عدد من ضباط قيادة عمليات الأنبار بقيادة قاسم المحمدي. طلبوا من الأخير إيصال رسالة إلى «مسؤول المحور» بأنهم يريدون مقابلته. أوصل المحمدي الرسالة. مرّت دقائق لينتقل «المسؤول» عبر رتل عسكري تحرّك باتجاه المقر. فهم الأميركي الجواب، ليغادر الوفد سريعاً.

في الطريق إلى البوكمال

هدوء بغداد بعد الغارة الأميركية في منطقة البوكمال لم ينعكس في غرف فصائل المقاومة في المدينة. حراك صامت وآخر علني سمع صوته وأصداؤه في العراق والمنطقة. كانت عبارة عن مجموعة رسائل للداخل أولاً وللخارج ثانياً. نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، وقادة فصائل المقاومة اتخذوا قراراً بزيارة موقع الاستهداف في تحدٍ واضح للأميركي. رُتّب الأمر في يوم بين جميع الفصائل، صباح الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو، انطلق رتل مؤلف من حوالى الـ150 سيارة في العاشرة صباحاً نحو البوكمال. تعمّدت قوى «الحشد» في المقاومة أن لا تكون هذه الآليات مصفّحة بل ظاهرة وعلنية. الرتل شق العاصمة نحو أبو غريب والفلوجة فالحبانية والرمادي وهيت والبغدادي وحديثة وراوة وصولاً إلى القائم عند الحدود. هذه المدن والمناطق شاهد واضح على ما خلّفته الحرب. لم يبق جسر واحد طوال الطريق التي تبلغ حوالى الـ400 كلم. ذكريات الأيام السوداء، وما تلاها من معارك وتحرير كانت مرافقة لكل من في الرحلة. تعمّد أبو مهدي المهندس في الطريق أن يروي تجربته في الصراع مع الأميركي منذ بداية عمله المقاوم في ثمانينيات القرن الماضي. في الطريق الصحراوي، تذكّر المقاتلون أن «المعجزة» تحققت على أيديهم، فهذه المساحات الشاسعة ما كانت لتحرر «لولا الإرادة والتضحية والاستشعار بالخطر المحدق». يستذكرون بالمزاح الحملة الإعلامية التعبوية التي دارت حينها: «الصحراء ليست قاسية». يقول واحد من كبار قياديي «الحشد» أن «التحرير لم يكن بالأمر السهل، تعقيدات كثيرة وحسابات كثيرة كانت ترافق أي عملية من الناحية الجغرافية والتموضع وخريطة العمليات وأولوياتها. كان المدنيون وحتى الذين يشكّلون بيئة حاضنة لهذا الإرهاب ضمن حسابات التحييد عن المعركة». دامت الرحلة سبع ساعات. في نقطة حدودية تجمّع من كان في الرتل في مكان الغارة الأميركية. تجمّع يشير في طيّاته لصاحب الغارة ومن يعاونه عنوان واحد: «كنّا هنا وسنبقى هنا». بعد حوالى الساعة ونصف الساعة توجّه «القادة» إلى حدود جنوب غربي العراق... في رسالة ثانية، وصلت أيضاً.

العراق

الصدر يمهّد لخيار «المعارضة»: سقف زمني لتنفيذ الشروط الـ40

يبدو مقتدى الصدر وحيدر العبادي نجمَي المرحلة المقبلة، في ظل تسلّط الأضواء على حراكهما. يهدّد الأول القوى السياسية بالانتقال إلى المعارضة، فيما يسعى الثاني إلى إثبات قوته، وتقديم أوراق اعتماده لـ«الولاية الثانية»، محلياً وإقليمياً ودولياً. ثمة ما يشي بأن الصدر يستشعر إمكان بقائه خارج السلطة على رغم تصدّره نتائج الانتخابات، في حين يتحسّس العبادي احتمال خروجه من الحكم الذي كان في فترة ما مطمئناً إلى البقاء على رأسه أربع سنوات أخرى

بغداد ـ الأخبار

حتى إعلان «المفوضية العليا المستقلة للانتخابات» نتائج إعادة العدّ والفرز اليدوي للصناديق المطعون فيها، والمرجح أن يكون خلال الأسبوع المقبل، وفي انتظار مصادقة «المحكمة الاتحادية العليا» على تلك النتائج، سيتصدّر زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، ورئيس الوزراء حيدر العبادي، المشهد السياسي العراقي. ثمة ما يجمع الرجلين: السلطة. الأول يسعى إليها بعد تقدّم تحالفه (سائرون) نتائج الانتخابات التشريعية، ومع حديثه الدائم عن ضرورة «التداول السلمي للسلطة»، فيما الثاني متمسك بالبقاء لـ«ولاية ثانية»، خصوصاً أنه سبق أن تلقّى وعوداً بالبقاء في منصبه لأربع سنوات أخر.

ظنّ الصدر، في فترة ما، أنه قادر على تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر، وتسمية رئيس وزراء «وفق معاييره». لكن، حتى اللحظة، يبدو أن توقعات الرجل لن تتحقق، مع ارتفاع حظوظ زعيم «ائتلاف دولة القانون» نوري المالكي، في بناء تحالف يضم «ائتلاف الفتح» وعدداً من نواب «ائتلاف النصر»، وحزبَي السلطة في إقليم كردستان («الاتحاد الوطني» و«الحزب الديموقراطي»)، وقوى من «البيت السني». رفْض الصدر الانخراط في هذا التحالف، إن شُكّل، يعني البقاء في المعارضة، وهو ما دفعه على ما يبدو إلى رفع سقف خطابه أمس، والتهديد بـ«التخلي عن تشكيل الحكومة المقبلة، واللجوء إلى تشكيل كتلة سياسية معارضة»، إن لم تتحقق معظم شروطه التي طرحها الأسبوع الماضي حول رئيس الوزراء المقبل، والمتمثلة في 40 بنداً، أبرزها أن يكون الرئيس مستقلاً، ومن خارج أعضاء البرلمان المنتخب، وأن لا يكون من مزدوجي الجنسية، ومقبولاً على بينها بعيداً منه من جهة ثانية. ولعلّ هذا هو ما حمله على التلميح إلى أن تشكيل «الكتلة الأكبر» لن يكون من نصيبه، إذ قال في بيانه: «إن لم تتحقّق أغلب تلك الشروط، فإني لن أدخل بمحاصصتهم وتقسيماتهم للمغانم مرة أخرى، وسأتخذ مسار المعارضة السياسية والشعبية البناءة على رغم صعوبتها ووعورة دربها»، داعياً الكتل السياسية «التي لا تزال تحبّ الوطن» إلى الالتحاق بكتلة المعارضة، والتي ستحمل اسم «كتلة إنقاذ الوطن». وأضاف أن هذه الكتلة ستعمل على «إنقاذ العراق من الظلم والفساد الذي ينخر بالمؤسسات العراقية منذ سقوط النظام السابق عام 2003»، محدّداً سقفاً زمنياً لتحقيق «الأربعين شرطاً»، وإلا فالقرار سيكون «المعارضة... والسقف الزمني هو المصادقة على النتائج النهائية للعد والفرز اليدوي».

> يواصل المقربون من العبادي تقديم تفسيرات لتصريحاته في شأن إيران

على خطّ موازٍ لحراك الصدر، ثمة حراك آخر يقوم به حيدر العبادي، الساعي إلى الاحتفاظ بمنصبه لولاية ثانية. ديناميات متأخرة يُرخّمها رئيس الوزراء في محاولة لامتصاص نقمة الشارع المتمدد بالواقع المعيشي السيء، والتأكيد على تمتّعه بمعايير المرجعية الدينية العليا (آية الله علي السيستاني). في هذا الإطار، وجّه العبادي، أمس، بإعفاء عدد من المدراء العاملين في وزارة الكهرباء، وتحديداً في مصالح الاستثمارات، والعقود، وتوزيع كهرباء بغداد، والدائرة الإدارية، مشدداً على ضرورة إجراء إصلاحات في الوزارة وإعادة هيكلتها بما يخدم مصلحة البلد، وأبناء الشعب العراقي، وتوفير الكهرباء للمواطنين. خطوات لا يظهر أنها ستفيده في رفع حظوظه لدى الشارع و«المرجعية»، وسط حديث عن أن موقف الأخيرة المقبل سيكون مرتفع السقف أكثر من سابقيه، وهو ما من شأنه مضاعفة التهديد المحدق بحظوظ العبادي في ولاية ثانية.

«محنة» رئيس الوزراء لا تنتهي هنا. إذ إن موقفه الأخير في شأن العقوبات الأميركية على إيران فتح سجالاً سياسياً، يحاول الرجل الآن «لملمته». يواصل المعنيون في فريقه تقديم تفسيرات لما قاله، كان آخرها عبر مستشاره إحسان الشمري، الذي قال إن «الموقف جاء لضمان المصالح العليا للبلاد»، والحفاظ على «التوازن في العلاقات الخارجية مع اللاعبين الكبار في المنطقة»، مضيفاً في بيان أن «أي انحراف في بوصلة هذه العلاقات سيكون كارثياً على الأرض والاقتصاد والأمن والمجتمع، وهذه مسؤولية وطنية ودستورية لرئيس الوزراء، المنفّذ للسياسة العامة، التي تحتّم عليه الالتزام بالثوابت السيادية بعيداً من أي توجه ديني أو قومي».

بائع متجوّل يعرض العملة الإيرانية في أحد شوارع العاصمة بغداد (أ ف ب)